

البرلمان الأوروبي: الكويت المثال الأفضل للنظام الديمقراطي في المنطقة

نبيلة الملا: الكويت بلد مفتوح وليس لدينا أجندة مخفية



نبيلة الملا

ناقش وفد البرلمان الأوروبي المعني بشؤون شبه الجزيرة العربية مع سفيرتنا إلى الاتحاد الأوروبي نبيلة الملا نتائج الانتخابات البرلمانية في الكويت والتي أجريت في ديسمبر الماضي. وقد تمتح الملا استعراضا تاريخيا مختصرا بشأن نظام الانتخابات في الكويت والذي بدأ العمل به في عام 1962 ولأول مرة في منطقة الخليج العربي. وشددت على أن مجلس الأمة الكويتي كان وما زال نابضا بالنشاط ومفتوحا لمناقشة كافة الموضوعات. وأعربت الملا عن سرورها بحضور مراقبين مستقلين إلى الكويت أثناء إجراء الانتخابات، مؤكدة أن توصياتهم ستؤخذ في الاعتبار. وقالت إن هناك قدرا أكبر من الوعي في المجتمع الكويتي بأهمية التركيز على المواطنة دون الطائفية. وأعربت عن القلق إزاء التطورات في منطقة الشرق الأوسط والتي قالت إنها تغذي الطائفية وتنتشر أوضاعا غير مجدية وغير سليمة في المنطقة. ورات الملا أنه على الرغم من أن التمثيل البرلماني في



صورة أرشيفية لأحدى جلسات البرلمان الأوروبي

الوفد هولغر كرامير «أن الكويت تعد المثال الأفضل للنظام الديمقراطي في شبه الجزيرة العربية». معربا عن القلق حيال التطورات في الكويت، مشددا على القول «نريد أن نرى كويت مستقرة ومتطورة وليس بلدا يتجه نحو الفوضى». وقال «أعتقد أن البرلمان الأوروبي هو المكان الصحيح حيث يمكن أن نقابل ممثلي الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني». مشددا على أهمية التعاون على المستوى الإقليمي بين دول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة الخليج العربي. من جهتها قالت الملا إن المناقشات مع وفد البرلمان الأوروبي أوضحت توجهات الاهتمام الأوروبي بالمنطقة. وأضافت «لم يكن الوفد على علم بسور المحكمة الدستورية في الكويت، ولقد أوضحت له أن الكويت بلد مفتوح وليس لدينا أجندة مخفية».

ان البرلمان الأوروبي يمكنه تقديم الدعم والمساندة من أجل دفع العملية الديمقراطية في الكويت. وقالت «نحن في أوروبا نحتجنا إلى مئات السنين لتعلم هذا، إن الديمقراطية عملية ويتم تعلمها ببطء». وفي تصريح أدلت به رئيسة الوفد البرلماني الأوروبي لـ «كونا» عقب الاجتماع مع سفيرتنا لدى الاتحاد الأوروبي نبيلة الملا قالت «أعتقد أنها كانت مناقشات جيدة ونهتم بالاطلاع على الأوضاع في البلدان التي نود أن نقيم معها علاقات أوثق». وأضافت «لذلك كان من المهم للغاية بالنسبة لنا التعرف إلى النظام السياسي وكيفية عمل الديمقراطية وتشكيل البرلمان بعد الانتخابات في الكويت بهدف تحسين التعاون بين الاتحاد الأوروبي والكويت». قال نائب رئيس

البرلمان الأوروبي أنجيليكا نيلبير إنها زارت مجلس الأمة الكويتي في عام 2009 وشهدت مناقشات حيوية وتبادلات لوجهات النظر بين أعضاء المجلس. وأكدت

ان الكويت بصفتها عضوا في مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية تتطلع الي تأسيس شراكة إستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي. من جهتها قالت رئيس وفد

الكويت أقيم منذ 50 عاما إلا «أن تجربتها ما زالت يافعة وهي ما زالت في طور التعلم». من جهة أخرى قالت سفيرتنا إلى الاتحاد الأوروبي

الشرق الأوسط والتي قالت انها تغذي الطائفية وتنتشر أوضاعا غير مجدية وغير سليمة في المنطقة. ورات الملا أنه على الرغم من أن التمثيل البرلماني في

لمعالجة خلل القانون الحالي والاستفادة من تجارب الدول المجاورة

نواب يقترحون تعديل قانون الـ «B.O.T»: غير جاذب للاستثمار الأجنبي

مجلس الإدارة استثناءا من أحكام القانون رقم 37 لسنة 1964 المشار إليه بالبت في التأهيل المسبق لمقدمي العروض للقيام بكل مشروع من هذه المشاريع واستدراج العروض والبت فيها والموافقة على إبرام عقد المشاركة من قبل الجهة العامة المختصة، كما يجتمع مجلس الإدارة مرة كل شهر بناء على دعوة من الرئيس.

تنفيذ عقد المشاركة المبرم من قبلها أو متابعة تنفيذ المشروع وتشغيله أو تجديده أو انتقاله أو إدارته وذلك تحت إشراف الهيئة وفقا لما تضمنه من ضوابط وقواعد في هذا الشأن. مادة 4: يجوز إبرام عقود المشاركة بشأن أي مشاريع أعمال تندرج ضمن أي قطاع، سواء كان من القطاعات الاقتصادية أو الاجتماعية أو غيرها، ما لم يكن ذلك القطاع قد استثنى بموجب قانون أو قرار من مجلس الوزراء من تطبيق أحكام هذا القانون.



خليل الصالح



نبيل الفضل



يعقوب الصانع



عبدالله الجعوف



صالح عاشور

مادة 7: يتولى الجهاز بالتعاون والتنسيق مع الجهات العامة عند الحاجة ما يلي: 1- الاستعانة بالجهات الأكاديمية والبحية والقطاع الخاص لإجراء المسح والدراسات الأولية بهدف تحديد المشاريع القابلة للمشاركة بين القطاعين العام والخاص والتقدم بالتوصيات المناسبة للهيئة لاعتماد هذه المشاريع بصفة مبدئية. 2- بالاستعانة بسنوي الخبرة يتم فحص وتقييم مشاريع المشاركة بين القطاعين العام والخاص المعتمدة والقيام بالإجراءات اللازمة وفقا للائحة التنفيذية لهذا القانون بشأن التأهيل المسبق لمقدمي العروض لتنفيذ مشاريع المشاركة، ووضع المعايير والأسس الفنية والاقتصادية والبيئية اللازمة، وإصدار وثائق استدراج العروض الخاصة بهذه المشاريع وفحص وتقييم العروض المقدمة والتفاوض مع مقدمي هذه العروض وتقديم التوصية المناسبة لمجلس الإدارة بشأن اختيار أفضل العروض بما يتناسب مع آليات القطاع الخاص.

مادة 2: مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بالقانون رقم (105) لسنة 1980 المشار إليه، تختص كل جهة من الجهات العامة بإبرام عقود المشاركة المتعلقة بالمشاريع أو الخدمة العامة التي تقع في نطاق اختصاصها، وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية. مادة 3: تتولى الجهة العامة المتعاقدة في كل حالة، على نحو مباشر أو بالاستعانة بجهة أخرى، مسؤولية مراقبة ومتابعة

الجهات العامة للقيام بمشروع عن طريق المشاركة بين القطاعين العام والخاص. 7- عقد المشاركة: يعني أي اتفاق مكتوب بين الجهة العامة والمتعاقدة ومتعهد الخدمة أو المستثمر المتعاقد بشأن تنفيذ مشروع عن طريق المشاركة بين القطاعين العام والخاص. 8- مشروع المشاركة: يعني أي مشروع أو عمل يتقرر تنفيذه عن طريق إبرام عقد من عقود المشاركة. مادة 2: مع عدم الإخلال بأحكام المرسوم بالقانون رقم (105) لسنة 1980 المشار إليه، تختص كل جهة من الجهات العامة بإبرام عقود المشاركة المتعلقة بالمشاريع أو الخدمة العامة التي تقع في نطاق اختصاصها، وذلك مع مراعاة أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية. مادة 3: تتولى الجهة العامة المتعاقدة في كل حالة، على نحو مباشر أو بالاستعانة بجهة أخرى، مسؤولية مراقبة ومتابعة

أو أي هيئة أو مؤسسة عامة أو إدارة عامة ذات شخصية اعتبارية تشرف على مرفق عام أو تختص بتقديم خدمة عامة، والجهة العامة المتعاقدة تعني أي جهة من هذه الجهات تقوم بإبرام عقد مع مستثمر من القطاع الخاص للقيام بمشروع عن طريق المشاركة بين القطاعين العام والخاص. 3- الهيئة: تعني الهيئة العامة لتنظيم وإدارة عمليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص. 4- مجلس الإدارة: هو مجلس إدارة الهيئة المختص بوضع السياسات العامة والإشراف على عمليات الجهاز. 5- الجهاز: يعني الجهاز التنفيذي التابع لمجلس الإدارة لتنسيق عمليات المشاركة. 6- متعهد الخدمة أو المستثمر: يعني أي مواطن أو شخصية اعتبارية أو أي شركة من القطاع الخاص تأسست وفقا للقانون في دولة الكويت، سواء برأسمال وطني أو أجنبي أو أخرى، متعاقد معها إحدى

مادة 1: في تطبيق أحكام هذا القانون يكون لكل من المصطلحات التالية المعنى المبين قرينه: 1- المشاركة بين القطاعين العام والخاص أو المشاركة: تعني أي مشروعات بين جهة من القطاع العام ومستثمر من القطاع الخاص، بغرض قيام ذلك المستثمر بتقديم خدمة من الخدمات العامة وذلك من خلال تنفيذ أو تطوير أو إعادة تأهيل أحد مشاريع أو منشآت البنية التحتية وتشغيله على أي نحو آخر، وذلك خلال مدة محددة وفي مقابل أجر أو ثمن لتلك الخدمة يحصله المستثمر من المستخدمين منها أو من الجهة من القطاع العام المتعاقدة معه أو من كليهما، أو تكون تلك المشروعات بغرض قيام المستثمر بتنفيذ مشروع إنمائي شامل وذلك على أصل من أصول تملكها الدولة واستغلاله لمدة محددة بحيث يقوم بدفع مقابل لانتفاعه بذلك الأصل. 2- الجهة العامة: تعني الدولة

ما هو معمول به في الكويت من بناء تجاري مؤقت لأن عمر المشروع قصير الأجل. ولقد راعى المقترح الاستفادة من تجارب الدول المجاورة، والتأكيد على أهمية إيجاد قانون جديد مناسب للمرحلة الحالية والمستقبلية ومبني على الشفافية والمنافسة وحفظ حق الدولة في ممتلكاتها ويهدف إلى جذب المستثمرين من الخارج ويشجع المستثمر المحلي. كما راعى الفصل بين القانون رقم (105) لسنة 1980 والقانون رقم (7) لسنة 2008 لاختلاف الأهداف في كل منهما. وطبقا لما تقدم وانطلاقا من الأسس التالية: 1- زيادة فرص التنمية وخلق المزيد من فرص الاستثمار. 2- تحقيق المنافسة العادلة والشفافية بين جميع المستثمرين. 3- تسهيل استخدام فترة الانتفاع من المشروع كأداة ضمان لتمويل تنفيذه. 4- المحافظة على حقوق الدولة. 5- تحقيق الرقابة والإشراف.

تقدم النواب: صالح عاشور، نبيل الفضل، خليل الصالح، يعقوب الصانع، وعبدالله المعيوف بالاقترح بقانون في شأن القانون رقم 7 لسنة 2008 بنظام «B.O.T» وتناول القانون في البداية بواعي تعديل القانون والتي تتلوه نحو تلافي عيوب القانون الحالي والتي اتضحت بشكل جلي عند تجديد عقود المدارس الخاصة وأفرع البنوك الموجودة في الجمعيات التعاونية حيث اتضح أنه لا يمكن التجديد لبعود هذه المدارس وفروع البنوك طبقا للقانون الحالي إلا من خلال مزايدة عامة وما يترتب على ذلك من إعاقة عمل هذه المنشآت وإلحاق الضرر بها، ومن ثم فإن القانون رقم (7) لسنة 2008 قد أعاق عمل جميع المشاريع القديمة لصعوبة التجديد لها. وكان المقترح والغاية أن يحق قانون الـ «B.O.T» أكثر من مجرد إنشاء الأسواق والأماكن الترفيهية، بل أن يتم إنجاز المشاريع الكبرى للبنية التحتية كمحطات الكهرباء والماء والطرق والجسور وغيرها، فالهدف ليس فقط التمويل بحد ذاته، وإنما الهدف هو جلب التكنولوجيا الحديثة والمعرفة الجديدة إلى المنطقة، وتوسيع القاعدة الاستثمارية، وخلق القانون (7) لسنة 2008 كثيرا من التسهيلات والتعطيل لمواضيع التنمية، فالقانون الحالي ينسحب على القانون السابق رقم (105) لسنة 1980 والخاص بأملاك الدولة، وهذا أمر غير منطقي لأنه بذلك خلط ما بين المشاريع الكبيرة والمشاريع الصغيرة، ولم يميز ما بين المشاريع التنموية وغير التنموية، كما أنه لم يميز بين المشاريع من حيث طبيعتها وقدرتها على خدمة المجتمع. ولقد أغفل القانون الفرق بين المستثمر القديم لأي مشروع والمستثمر الجديد له ولم يضع حوافز أو توعيا أو أولوية للمستثمر الأصلي للمشروع ولم يضع آليات انتقالية.

القانون الحالي يحتوي على الكثير من التفاصيل التي تؤدي إلى صعوبة تنفيذه

القانون الجديد يؤدي إلى زيادة فرص التنمية وخلق المزيد من فرص الاستثمار

فترة الانتفاع من المشروع كأداة ضمان لتمويل تنفيذه

تسهيل استخدام فترة الانتفاع من المشروع كأداة ضمان لتمويل تنفيذه

تحقيق الرقابة والإشراف

مع كويت تيلي تك .. قسّط موبايلك وريّح بالك

Samsung GALAXY Note II

قسط شهري 15,500

إبتداء من 15,500

• لمدة 18 شهر

• مع خدمة إنترنت

iPhone 5

قسط شهري 17,500

إبتداء من 17,500

• لمدة 18 شهر

• مع خدمة إنترنت

خط الساخن: 66646020

شركة كويت تيلي تك

الفرع الرئيسي	الشرق	ميدان حولي	جمعية الدعية
22400882	22422111	25642882	60076682
22400887	22400882	60044109	67744116
	السالمية	جمعية الشعب	أسواق القرين
	25733636		

مورّع معتمد